

Distr.: General
4 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين

موجز

في هذا التقرير، تصف المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس حالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيلاروس في عام 2020 وبداية عام 2021. وتوثق المكالفة بالولاية موجة القمع المستمرة في البلد بأدلة على وقوع انتهاكات جسيمة ومنقطعة النظير من حيث النطاق والخطورة. وبينما تركز المقرر الخاصة على الحق في التعليم، فإنها تسلط الضوء أيضاً على المشاكل النظامية أمام الحصول على تعليم جيد، والتدريس باللغة البيلاروسية، والتعليم في المرافق الإصلاحية، والتسجيل الإلزامي في نقابات الطلاب، وتقييد حقوق المعلمين، والحريات الأكاديمية. وتخلص المقررة الخاصة إلى أنه ينبغي للحكومة أن تعالج المسائل التي طال أمدها بإجراء تغييرات ملموسة ودائمة. واستناداً إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي جرى تحديدها، تقدم توصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان للجميع في بيلاروس بشكل ملموس.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - موجز

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عام 2012 بموجب قراره 13/20. ومنذ ذلك الحين، جدد المجلس هذه الولاية ثماني مرات لمدة سنة واحدة في كل مرة، وذلك في قراراته 15/23، و25/26، و17/29، و26/32، و27/35، و14/38، و22/41، و19/44.
- 2- ويغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 19/44، الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021.
- 3- وكما حدث في السنوات السابقة، رفضت حكومة بيلاروس الاعتراف بولاية المقرر الخاص، وبذلك حرمت نفسها من فرصة المشاركة في آلية أنشئت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 4- وتحلل المقررة الخاصة في هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، مع إيلاء اهتمام خاص للتدهور غير المسبوق للحالة بسبب تزايد الانتهاكات منذ أواخر ربيع عام 2020. وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن العنف الواسع النطاق الذي يمارسه أفراد الشرطة ضد المحتجين، وعن حالات الاختفاء القسري، وادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، وتخويف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- 5- وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض إجراء انتخابات رئاسية في 9 آب/أغسطس 2020، أثرت طعون كثيرة بشأن نتائجها بسبب الممارسات السيئة العديدة التي يُزعم أنها وُثِّقت خلال الحملة الانتخابية، عندما أُجبر بعض كبار مرشحي المعارضة على الانسحاب من العملية الانتخابية، وفي يوم الاقتراع، بسبب عمليات التزوير المزعومة التي شابها فرز الأصوات. وأعقبت الانتخابات مباشرة تعبئة شعبية عفوية وسلمية في معظمها ردت عليها السلطات بقوة غير مبررة وغير متناسبة وتعسفية في كثير من الأحيان.
- 6- وتساعد القمع في الأيام التي تلت الانتخابات ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، حيث تتحدث تقارير عن تعرض أشخاص محتجزين احتجازاً تعسفياً للضرب وسوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب، على أيدي الشرطة والقوات التابعة لها وذلك بطريقة مقصودة على ما يبدو؛ والتخويف باستخدام الوسائل الإدارية والمضايقات القضائية لدفع المنشقين إلى الرقابة الذاتية أو المنفى؛ والاتجاه المتزايد نحو تجريم الأنشطة التي تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً.
- 7- وقد استهدفت هذه الأعمال، ولا تزال، جميع شرائح المجتمع المدني: وسائط الإعلام المستقلة، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وزعماء المعارضة، والناشطون في الحقلين الاجتماعي والسياسي، بمن فيهم النساء والطلاب والعمال المضربون والمتقاعدون.
- 8- وتشعر المقررة الخاصة بالجزع بشكل خاص من تكاثر حالات الملاحقة الجنائية للموظفين الطبيين والصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمجرد قيامهم بعملهم. ويعزى هذا الاتجاه إلى المشاكل النظامية التي حددتها التقارير السابقة لصاحب الولاية.
- 9- وكان للانتهاكات المستمرة للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع وتكوين الجمعيات والحقوق الثقافية أثر سلبي على التمتع بالحقوق في التعليم.
- 10- وتثني المقررة الخاصة على المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان في بيلاروس لما أبدوا من تقانٍ وقدرة على الصمود في المطالبة السلمية باحترام حقوق الإنسان، على الرغم من المحن. وهي تعتقد أن الحل الوحيد لأزمة الشرعية السياسية الراهنة يمر عبر قبول السلطات البيلاروسية ببدء حوار حقيقي وبناء وشامل مع ممثلي المجتمع المدني.

11- وفي ضوء الملاحظات التي أبدتها المقررة الخاصة في هذا التقرير، ينبغي مواصلة إيلاء الاهتمام لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، بغية الحيولة دون زيادة تدهور الأوضاع.

باء - المنهجية

12- تطلّع المقررة الخاصة بواجباتها وفقاً لمبادئ الصدق والنزاهة والاستقلالية، امتثالاً لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتسعى إلى إثبات الحقائق بالاستناد إلى معلومات موضوعية وموثوقة تقدمها مصادر ذات صلة تخضع للتدقيق على النحو الواجب، مع إيلاء الاهتمام لحماية مصادر المعلومات والحرص على ضمان الشفافية.

13- وفي 19 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت المقررة الخاصة، وفقاً للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، طلباً إلى السلطات البيلاروسية لزيارة البلد بصفتها الرسمية. وظل طلبها دون رد. وتأسف المقررة الخاصة لعدم تعاون حكومة بيلاروس مع الولاية، وتشجعها على إعادة النظر في موقفها.

14- ولإعداد هذا التقرير اضطرت المقررة الخاصة إلى الاعتماد على المعلومات الرسمية المتاحة للجمهور، بما في ذلك البيانات الحكومية والردود على رسائل الادعاء؛ والتقارير الواردة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها؛ والتقارير الواردة من السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإقليمية؛ والتقرير الأخير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2020 (A/HRC/46/4)؛ والتقارير التي أعدتها هيئات المعاهدات؛ والمعلومات عن الحالة في بيلاروس المقدمة في سياق الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل؛ وغيرها من المعلومات المتاحة للجمهور والتي تم التحقق منها على النحو الواجب⁽¹⁾.

15- وقد تأثرت منهجية جمع البيانات في عام 2020 بعاملين اثنين: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما نتج عن ذلك من قيود على السفر، مما أدى إلى زيادة فرص عقد اجتماعات ومناقشات افتراضية مع أصحاب المصلحة الذين عادةً ما يقدمون معلومات مفيدة للولاية؛ وما ترتب على تصاعد القمع من زيادة كبيرة في عدد الحالات الفردية التي عُرضت على المقررة الخاصة مباشرة من قبل الضحايا أنفسهم، مع عشرات الشهادات المقدمة استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات التي أطلقتها في 15 كانون الثاني/يناير 2021. وقد جرى فحص هذه المصادر المباشرة على النحو الواجب والتحقق منها إلى أقصى حد ممكن.

ثانياً - التعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

16- خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل تعاون الحكومة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان انتقائياً وغير متسق. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استُعرضت الحالة في بيلاروس خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وتلقت الحكومة 266 توصية، كان عدد كبير منها قد قُدّم خلال الجولتين الأولى والثانية (مثل التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ وحظر التعذيب في القانون والممارسة؛ واعتماد سياسة شاملة لمكافحة التمييز). وتعرب المقررة الخاصة عن الأسف من استمرار الحكومة في عدم تنفيذ التوصيات السابقة.

(1) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/BYIndex.aspx

17- وخلال الاستعراض الثالث لبيلاروس، أفادت الحكومة بأنها وجهت دعوة دائمة إلى تسعة من الإجراءات الخاصة المواضيعية لزيارة بيلاروس⁽²⁾. وتأسف المقررة الخاصة لاستمرار الحكومة في ممارستها السابقة المتمثلة في التعاون مع الإجراءات الخاصة تعاوناً انتقائياً. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أرسلت الإجراءات الخاصة سبع رسائل إلى الحكومة، التي ردت على خمس منها. وتأسف المقررة الخاصة لأن بعض ردود الحكومة لا تعالج الشواغل المثارة في الرسائل.

18- وفي عام 2020، قدمت لجنة حقوق الطفل ملاحظاتها الختامية على التقرير الجامع للتقريبين الدوريين الخامس والسادس لبيلاروس⁽³⁾. وتؤيد المقررة الخاصة النتائج والتوصيات التي قدمتها اللجنة في التقرير المذكور، وتعرب عن أسفها لأن الدولة الطرف لم تبذل حتى الآن أي جهد ملموس لوضع موضع التنفيذ، ولا سيما التوصيات المتعلقة بقضاء الأحداث، حيث حثت اللجنة الدولة الطرف على ضمان استخدام إجراء سلب الحرية كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة من الزمن، وضمان احتجاز الأطفال والبالغين بصورة منفصلة، فضلاً عن التحقق من امتثال ظروف الاحتجاز للمعايير الدولية⁽⁴⁾. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من رسالتي التنكير، لم تتابع الدولة الطرف التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية بعد مرور أكثر من عامين على ذلك⁽⁵⁾.

19- وبيلاروس طرف في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان 117 قضية من مواطني بيلاروس، ويوجد 206 من الطلبات قيد الاستعراض. وكان هذا أعلى معدل للبلاغات المقدمة إلى اللجنة فيما يتعلق بدولة واحدة وفي سنة واحدة. وتشير معظم الشكاوى إلى انتهاكات للمواد 19 و 21 و 22 من العهد.

20- ويولي المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً لتدهور حالة حقوق الإنسان في بيلاروس منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 9 آب/أغسطس 2020. وناقش مجلس الأمن في جلسات عُقدت بصيغة آريا الحالة مع المقررة الخاصة في 4 أيلول/سبتمبر، والشواغل المتعلقة بحرية وسائط الإعلام مع المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في 22 كانون الثاني/يناير. وفي 18 أيلول/سبتمبر، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عاجلة بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس واعتمد القرار 1/45، الذي كلف فيه المفوضة السامية برصد الحالة وتقديم تقارير عن ذلك. وفي 25 شباط/فبراير 2021، قدمت المفوضة السامية تقريرها إلى المجلس⁽⁶⁾. وفي 24 آذار/مارس، اعتمد المجلس القرار 20/46، الذي مدد فيه ولاية المفوضة السامية لجمع الأدلة على الانتهاكات، بمساعدة المعنيين بالأمر من الخبراء والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بغية الإسهام في مساءلة الجناة وإحقاق العدالة للضحايا.

21- وفي 17 أيلول/سبتمبر 2020، لجأت 17 دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى آلية موسكو وكلفت البروفيسور فولغانغ بينديك بإثبات الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المرتكبة في سياق الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 آب/أغسطس. ومتابعةً للتوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه البروفيسور بينديك إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت 19 دولة بياناً تؤيد فيه إطلاق منبر دولي للمساءلة في بيلاروس في 24 آذار/مارس 2021⁽⁷⁾.

(2) انظر A/HRC/WG.6/36/BLR/1.

(3) CRC/C/BLR/CO/5-6.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 43(و) و(ز).

(5) CAT/C/BLR/CO/5.

(6) A/HRC/46/4.

(7) رابطة التضامن المدني، "مدافعون عن حقوق الإنسان يطلقون منصة دولية للمساءلة خاصة ببيلاروس"، 24 آذار/مارس 2021.

ثالثاً - الإطار القانوني والتطورات ذات الصلة

22- تعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء تشديد اللوائح التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني التي تنشط في بيلاروس. ففي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، اعتمدت وزارة العدل المقرر رقم 1-153، الذي يلزم جميع المنظمات بتقديم تقارير سنوية مفصلة عن أنشطتها، وهذا الإجراء من شأنه أن يضيف عبئاً بيروقراطياً لا داعي له على هذه المنظمات، ولا سيما أصغرها، ويمكن استخدامه للتمييز ضد الناشطين في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

23- وشُدِّدَت أيضاً اللوائح التنظيمية المتعلقة بحرية التجمع السلمي. ففي 1 آذار/مارس 2021، شدِّدَت التعديلات التي أدخلت على قانون الجرائم الإدارية العقوبة المنطبقة على المشاركة في التجمعات "غير المرخص بها"، وأقرت مبدأ المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات المتكررة للأحكام الإدارية المتعلقة بالتجمعات العامة. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ لأن هذه التعديلات يمكن أن تزيد من القيود المفروضة على الممارسة المشروعة للحق في التجمع السلمي على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

24- وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها لأن الأحكام المعترف بها دولياً بشأن عدم التمييز، والتي تتسم بأهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرسومة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لم تتخذ في الممارسة. فالنساء والفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات اللغوية والدينية والمثليون والمتحولون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، لا يزالون يتعرضون للتمييز. وتحت المقررة الخاصة الحكومة على اعتماد سياسة شاملة لمكافحة التمييز بغية ضمان المساواة في الحقوق للجميع في القانون وفي الممارسة العملية.

25- وهناك توافق في الآراء بدأ يتبلور في بيلاروس بشأن ضرورة الإصلاح الدستوري. ففي 11 شباط/فبراير 2021، أعلن الرئيس ألكسندر لوكاشينكو أمام مجلس الشعب البيلاروسي أنه من المقرر صياغة دستور جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي في أوائل عام 2022⁽⁸⁾. غير أن المقررة الخاصة تعرب عن الأسف لأن المندوبين البالغ عددهم 2 700 نائب الذين أوفدوا للمشاركة في مجلس الشعب لا يمثلون المجتمع المدني الأوسع نطاقاً، ولأن المناقشات التي جرت لم تتناول الأسباب العميقة الجذور للأزمة الحالية⁽⁹⁾. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى توسيع المشاركة في المناقشات المتعلقة بالإصلاح الدستوري وفي عملية الصياغة نفسها بحيث تشمل مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك خبراء القانون الدستوري من أصحاب الرأي المخالف، وإلى التحقق من أن هذا الإصلاح يهدف فعلاً إلى تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية.

26- ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء التطورات التشريعية التي يمكن أن تزيد من القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير في بيلاروس. وتنص التعديلات المقترحة على قانون مكافحة التطرف على إغلاق المنظمات والمؤسسات الفردية "المتطرفة"، في الوقت الذي يظل "التطرف" غير معرّف تعريفاً دقيقاً⁽¹⁰⁾.

(8) Belta, "Lukashenko: New Constitution will be drafted by year-end", 11 February 2021

(9) Media IQ, "A one-of-a-kind Leader; State-run TV actively praise Lukashenka against the backdrop of the All-Belarusian People's Assembly", Monitoring of State TV Narratives in Belarus (08/02/2021 – 14/02/2021), 16 February 2021

(10) www.prokuratura.gov.by/ru/media/novosti/zashchita-sotsialnykh-prav-grazhdan/bezopasnost-zhiznedejatnosti-naseleniya/generalnaya-prokuratura-podgotovleny-k-vneseniyu-izmeneniya-v-zakonodatelstvo-o-protivodeystvii-ekst

وعلى هذا الأساس، فإن وسائل الإعلام التي تغطي الأحداث التي تعتبر متطرفة ستكون مسؤولة عن "الدعوة إلى التطرف". ومن شأن مشاريع التعديلات على قانون وسائط الإعلام أن تسمح للمدعين العامين بتقييد الوصول إلى موارد الإنترنت والمنشورات التي تعتبر "متطرفة". ويقترح مشروع تعديلات على قانون العمل حظر المطالب السياسية أثناء الإضرابات، وتجريم الانتهاكات المتكررة لإجراءات تنظيم المناسبات الجماهيرية وعقدها. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء المخاطر الجسيمة التي قد تتطوي عليها التعديلات المقترحة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وعلى الحق في العمل والمشاركة السياسية، وتلاحظ أن تنفيذها الانتقائي يمكن أن يزيد من تقليص الحيز المدني في بيلاروس.

27- وتلاحظ المقررة الخاصة أن الحكومة لم تتخذ خطوات ملموسة نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، رغم أن بيلاروس تلقت في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل 17 توصية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/30/3) و11 توصية مماثلة خلال الجولة الثالثة (انظر A/HRC/46/5). ولا يزال عدم وجود مؤسسة أمين المظالم يحرم البيلاروسيين من فرصة التماس حماية حقوقهم الإنسانية، مما يضطر ضحايا الانتهاكات إلى اللجوء إلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، التي قد تغص بالملفات، نظراً لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في الأشهر الأخيرة. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد رأيها الذي مفاده أن أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بيلاروس.

28- وقد اعتمدت بيلاروس في أعقاب الاستعراض الثاني الخاص بها، الذي أجري في عام 2015، خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2016-2019⁽¹¹⁾. وفي وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، لم تكن الحكومة قد نشرت تقريراً عن التنفيذ يسمح بتقييم التقدم المحرز. وتحت المقررة الخاصة الحكومة على اغتنام فرصة استعراضها الثالث لاعتماد خطة متابعة لتحسين التشريعات الوطنية ومواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

رابعاً- الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- الحق في الحياة والسلامة البدنية

29- تلاحظ المقررة الخاصة بقلق خاص أن بيلاروس، بتطبيقها عقوبة الإعدام وعدم التحقيق الفوري في حالات الحرمان التعسفي من الحياة وضممان المساءلة عنها، تنتهك المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتثبت عدم مراعاتها للتوصيات ذات الصلة التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان⁽¹²⁾.

1- عقوبة الإعدام

30- لا تزال بيلاروس البلد الوحيد في القارة الأوروبية الذي يفرض عقوبة الإعدام وينفذها باعتبارها أقصى تدابير العقوبة الجنائية. ومنذ عام 1990، أعدم أكثر من 400 سجين على قائمة الإعدام، ولم يتمتع بالعفو سوى سجين واحد. وقد دعت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيلاروس مراراً وتكراراً إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد رأيها الذي مفاده أن الدولة ينبغي أن تبدي إرادة سياسية وأن تكثف جهودها في مجالي التثقيف والدعوة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وأن تقوم فوراً، كإجراء مؤقت، بفرض وقف اختياري على تنفيذ أحكام الإعدام.

(11) انظر geneva.mfa.gov.by/docs/interagency_plan_of_belarus_on_human_rights_eng.docx

(12) انظر CCPR/C/BLR/CO/5.

31- وفي 31 آذار/مارس 2021، كان خمسة أشخاص في بيلاروس ينتظرون تنفيذ عقوبة الإعدام. وقد أُدين اثنان منهم، هما فيكتار باولو وفيكتر سيرهيل، بتهمة القتل وحُكم عليهما بالإعدام في عام 2019. وصدر نفس الحكم في حق آخرين، هما الأخوان ستانيسلاو وإيليا كوستسيو، في 10 كانون الثاني/يناير 2020 بسبب جريمة قتل ارتكباها في سن الثامنة عشرة والعشرين من العمر على التوالي. وفي عام 2021، أُكِّد الحكم بالإعدام في حق فيكتار سكروندزيك، البالغ من العمر 29 عاماً، بعد إدانته بالقتل. وجرى المحاكمة بعد أن ألغت المحكمة العليا في حزيران/يونيه حكم الإعدام الأولي الذي صدر في آذار/مارس 2020.

32- ومن دواعي القلق الشديد بالنسبة إلى المقررة الخاصة أن الدولة لا تزال تصنف المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بيلاروس على أنها "سرية". لذلك، لا يتلقى الشخص المدان ولا أقاربه إشعاراً بتاريخ الإعدام أو معلومات عن مكان الدفن بعد تنفيذ الحكم.

2- الحرمان التعسفي من الحياة

33- في أعقاب الانتخابات التي أجريت في 9 آب/أغسطس 2020، أدت الأعمال الوحشية المرتكبة على يد الشرطة إلى مقتل أربعة متظاهرين على الأقل. وفي 10 آب/أغسطس، توفي أليكساندر تارليكوسكي في مينسك بعد تعرضه لطلق ناري، رغم أن مسؤولين في الدولة زعموا أن جسماً غير محدد انفجر بين يديه. وورد في شهادة الوفاة أن الموت ناجمة عن نزيف دموي شديد بسبب جرح مفتوح في الصدر⁽¹³⁾. ولم تُتخذ أي إجراءات جنائية بشأن هذه القضية. وتوفي متظاهر آخر، هو هينادز شوتاو، في المستشفى متأثراً بإصابته بطلق ناري في الرأس في 11 آب/أغسطس بعد مسيرة احتجاجية في بريست. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية اعترفت بواقعة مقتله⁽¹⁴⁾، فقد أدانته محكمة بريست الإقليمية في 25 شباط/فبراير 2021 بمحاولة قتل أحد موظفي إنفاذ القانون، الذي ضغط على الزناد، دفاعاً عن النفس حسبما زُعم⁽¹⁵⁾. وفي 9 آب/أغسطس، شارك أليكساندر فيخور في احتجاجات في هوميل وألقت الشرطة القبض عليه. وفي 11 آب/أغسطس، حُكم عليه بالاحتجاز الإداري لمدة 10 أيام. وفي 12 آب/أغسطس، تدهورت حالة فيخور الصحية ونُقل إلى المستشفى حيث توفي⁽¹⁶⁾. ورفضت لجنة التحقيق في بيلاروس فتح قضية بحجة أن وفاة فيخور نجمت عن مرض القلب⁽¹⁷⁾.

34- وتوفي رامان باندارينكا، وهو من سكان مينسك، في المستشفى في 12 تشرين الثاني/نوفمبر بعد تعرضه للضرب المبرح فيما يسمى "ميدان التغيير" على أيدي رجال مجهولي الهوية سلموه إلى مركز للشرطة نُقل منه فاقداً للوعي إلى المستشفى. وفي 18 شباط/فبراير 2021، وعقب ادعاءات الطاقم الطبي بشأن سوء معاملة الشرطة، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقاً في وفاة باندارينكا بموجب الجزء 3 من المادة 147 ("تعمد إلحاق ضرر بدني جسيم") من القانون الجنائي، ليخلص إلى أن التحقيق لم يثبت مسؤولية موظفي إنفاذ القانون عن الوفاة. ولا تزال القضية قيد النظر لدى مكتب المدعي العام.

"Belarusians Pay Last Respects To Protester Who Died In Post-Election Unrest", BelarusFeed, 15 (13)
August 2020

<https://spring96.org/ru/news/99348> (14)

"Dead protester convicted of attempted murder", Viasna, 25 February 2021 (15)

<https://spring96.org/ru/news/99348> (16)

<https://www.belta.by/incident/view/usk-gomelchanin-aleksandr-vihor-umer-iz-za-vnezapno-obostrivshih-sja-zabolevanij-428881-2021> (17)

3- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

35- رغم التوصيات المتكررة التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل، لا يزال القانون الجنائي في بيلاروس لا يعرّف التعذيب على أنه جريمة منفصلة ومحددة. ولا يشمل القانون الحالي جميع أعمال التعذيب، ولا يعاقب على حالات التعذيب بعقوبات تتناسب مع طبيعتها الخطيرة.

36- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت المقررة الخاصة تقارير موثوقة عن تعرض أفراد محتجزين في بيلاروس⁽¹⁸⁾، بمن فيهم أطفال، للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بصورة منهجية وعلى نطاق واسع⁽¹⁹⁾. ووفرت مقاطع الفيديو والصور المتاحة للجمهور وشهادات الناجين والشهود أسباباً كافية للتأكد من أن السلطات في بيلاروس مارست التعذيب وسوء المعاملة بصورة منهجية في الأيام التي تلت الانتخابات.

37- وعند تفريق المظاهرات السلمية في الأشهر التي تلت الانتخابات، لجأت الشرطة في كثير من الأحيان إلى القوة المفرطة والوسائل الخاصة، بما في ذلك الضرب الوحشي واستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية وتقنية الخنق، من بين وسائل أخرى. ووردت تقارير عديدة عن اعتداءات استهدفت أفراداً محتجزين تعسفاً في سيارات الشرطة؛ وأشخاص احتُجزوا في شاحنات مقلّعة صغيرة وعربات شرطة لمدة ساعات، وهم مقيدو الأيدي في حالات كثيرة، دون طعام أو ماء، ومُنْعَوْا من الوصول إلى المراحض أو الرعاية الطبية.

38- وتلقت المقررة الخاصة أدلة على حالات تعذيب أثناء استجواب المحتجين المحتجزين. فقد تعرض العديد من المتظاهرين - وكذلك المارة - للضرب المبرح، وهُدّد بعضهم بالاغتصاب أثناء الاستجواب. ولجأ المحققون إلى سوء المعاملة اللفظية والنفسية، وأهانوا المحتجزين وهددوهم بالقتل، وأرغموا النساء على مشاهدة الرجال وهم يتعرضون للضرب بعد تجريدهم من ملابسهم. وكثيراً ما تعرض المحتجزون للمعاملة المهينة أثناء نقلهم بين مرافق الاحتجاز أو الزنازين، وأجبروا على المرور عبر "ممرات الهراوات"، حيث يقوم ضباط الأمن بضربهم وإهانتهم وإذلالهم بصورة منهجية⁽²⁰⁾.

39- وظل الأشخاص المودعون في الحبس الاحتياطي أو الذين يقضون أحكاماً إدارية محتجزين في ظروف لا إنسانية، في زنازين مكتظة تنفّر إلى التهوية وتعدم فيها فرص الحصول على الماء أو إمكانية احترام الخصوصية في المراحض. وإلى جانب التأخير في الحصول على الرعاية الصحية، شكّلت هذه الظروف الصحية السيئة مصدر قلق إضافياً في سياق جائحة مرض فيروس كورونا⁽²¹⁾.

(18) انظر "Belarus: Systematic Beatings, Torture of Protesters", Human Rights Watch, 15 September 2020; and Human Rights Center "Viasna", "Human Rights Situation in Belarus in 2020: Analytical review", spring96.org.

(19) انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة 1.

(20) World Organization against Torture (OMCT), "Belarus: new report exposes denial of justice for victims of torture and police violence", 26 January 2021.

(21) انظر <https://spring96.org/ru/news/101521>; Human Constanta, "Belarus after the 9 August Presidential Elections", 7 October 2021; International Committee for the Investigation of Torture in Belarus, "Mass Torture in Belarus 2020", متاح على الرابط التالي: www.legin.by/uploads/FirstReport2020.pdf (انظر أيضاً <https://belhelcom.org/sites/default/files/katavanni-daklad-2020.pdf> و www.legin.by/documents/25).

40- وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها العميق إزاء سوء معاملة الأطفال الذين شاركوا في مظاهرات سلمية. فقد أشارت مذكرة إعلامية وردت من وزارة الداخلية في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى أن عدد القصر الذين احتُجزوا في الفترة من 9 آب/أغسطس إلى 29 أيلول/سبتمبر 2020 وحدها بلغ 813 قاصراً. وتفيد تقارير أن العديد منهم تعرضوا بعد ذلك للعنف البدني والتعذيب النفسي؛ فعلى سبيل المثال، اقتادت الشرطة بيوتر كيريك، الذي احتُجز في 12 آب/أغسطس في مينسك، على متن شاحنة مقلّة صغيرة، حيث تعرض للضرب على ظهره وذراعيه وساقيه. واستمر الضرب حتى بعد أن أبلغهم بأنه لا يتجاوز السادسة عشرة من العمر⁽²²⁾. وبعد إطلاق سراحه، قدم بيوتر شكوى بسبب تعرضه لسوء المعاملة من جانب الشرطة. ورفضت لجنة التحقيق المعيّنة النظر في الادعاءات، مدعية أنه لا يوجد دليل على ارتكاب هذه الجريمة⁽²³⁾.

41- وتؤكد المقررة الخاصة من جديد أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يكفل للأطفال الحق في حرية التجمع السلمي، وتذكر بالملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، التي حثت بيلاروس في شباط/فبراير 2020 على ضمان التحقيق في حالات العنف ضد الأطفال وفتح إجراءات قضائية بشأنها وتقديم الجناة إلى العدالة⁽²⁴⁾.

42- وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن ممارسات التعذيب وسوء المعاملة لم تتراجع منذ أن بلغت مستويات الذروة عقب الانتخابات التي جرت في 9 آب/أغسطس، وذلك بسبب الإفلات الواضح من العقاب الذي يكفله نظام العدالة للجنة. وفي 21 شباط/فبراير 2021، أشارت المفوضة السامية، في معرض تقديم تقريرها الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2020، إلى أن هيئات التحقيق الأولى في بيلاروس تلقت 644 شكوى بشأن استخدام القوة البدنية والتدابير الخاصة من جانب موظفي وزارة الداخلية لوقف أعمال الاحتجاج غير المرخص بها. وكان مأل غالبية الشكاوى المقدمة إما الرفض أو إعلام الضحايا أن المحققين لم يروا أي أساس للشروع في إجراءات جنائية⁽²⁵⁾. وخضع العديد من الضحايا الذين قدموا شكاوى رسمية للترهيب من جانب الشرطة والمضايقة القضائية، وتعرضوا في بعض الحالات لخطر الاحتجاز أو التعذيب من جديد⁽²⁶⁾.

43- وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعربت المقررة الخاصة وغيرها من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن القلق إزاء التقارير المتزايدة عن الاعتقالات الجماعية والتخويف والتعذيب، ودعا السلطات إلى إجراء تحقيق سريع ومستقل ونزيه في الاستخدام المفرط للقوة وأعمال الانتقام غير القانونية في سياق الاحتجاجات السلمية⁽²⁷⁾. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن أي قضية جنائية قد فُتحت بعد ضد الجناة. وأشار المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن ضمان المساءلة المؤسسية والشخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان هو التزام يقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي⁽²⁸⁾.

(22) <https://spring96.org/ru/news/99611>

(23) http://eurasia.amnesty.org/wp-content/uploads/2021/02/belarus-crackdown-on-children_web.pdf

(24) CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 21(ج).

(25) Anastasia Ziobina, "Police Abuse Continues in Belarus", Human Rights Watch, 21 September 2020

(26) "Belarus: Impunity for perpetrators of torture reinforces need for international justice", Amnesty International, 27 January 2021

(27) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Belarus: UN experts call for probe into violence against protesters", 19 November 2020

(28) OHCHR, "Belarus must end pattern of police brutality and impunity: UN experts", 1 April 2021

44- ولم تسلم المتظاهرات من التعذيب أو سوء المعاملة أثناء تفریق المتظاهرين ونقلهم واحتجازهم على أيدي قوات الشرطة. ويُزعم أن النساء المحتجزات خُرمن من مواد النظافة الصحية ومن الحصول على الماء والصابون. وأودعن بالعشرات في زنازين صغيرة، وخُرمن من حقهن في الخصوصية عند استخدام المراحيض، ومن حين لآخر كان الضباط الذكور يدخلون الزنازين دون سابق إنذار.

45- وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن تعرض المحتجين المحتجزين، من النساء والرجال، للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب أو التهديد بالاغتصاب⁽²⁹⁾. وتعرض بعض المحتجزين للمس أو الضرب على مستوى الأعضاء الحميمة على أيدي موظفي إنفاذ القانون باستخدام هراوة⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من تأكيدات السلطات التي مفادها أنها لم تتلق تقارير عن أي حالة اغتصاب، فقد ادعت 143 امرأة على الأقل أنهن تعرضن للتعذيب أو الاعتداء الجنسي على أيدي ضباط الأمن⁽³¹⁾.

4- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

46- أُبلغ عن عدد قياسي من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2020 وبعدها. وحسب منظمات بيلاروسية لحقوق الإنسان تتولى رصد حالة الأشخاص الذين يواجهون تهماً تتعلق بأنشطة احتجاجية سلمية، اعتُبر ما لا يقل عن 322 شخصاً ضحايا لملاحقات جنائية ذات دوافع سياسية، بمن فيهم 43 امرأة على الأقل وثلاثة قاصرين⁽³²⁾. وتشمل هذه الأرقام نشاط سياسي بارزين وزعماء من المعارضة كانوا مودعين في الحبس الاحتياطي منذ أيار/مايو 2020. وأكد مكتب المدعي العام أنه تم رفع 468 قضية جنائية ضد 631 شخصاً⁽³³⁾.

47- وارتفع عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في 9 آب/أغسطس، عندما اعتُقل أكثر من 1 000 شخص في يوم واحد من الاحتجاجات السلمية⁽³⁴⁾؛ وبحلول 12 آب/أغسطس، احتجزت قوات الأمن البيلاروسية بشكل تعسفي ما يقرب من 7 000 شخص، معظمهم من المتظاهرين السلميين، ومن أعضاء أو أنصار المعارضة السياسية، والإعلاميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والنشطاء الذين يعبرون عن آراء مخالفة⁽³⁵⁾. ثم وُجّهت إلى العديد من الأشخاص الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي تهم جنائية بموجب المادة 342 من القانون الجنائي ("تنظيم أعمال تشكل خرقاً جسيماً للنظام العام والمشاركة النشطة فيها")، التي تنص على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات؛ والمادة 293 ("تنظيم أعمال شغب جماعية أو المشاركة فيها")، التي تنص على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات؛ والمادة 339-2 ("الشغب").

48- وشعرت المقررة الخاصة بالجزع عندما علمت أن مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين يؤدون مهامهم المهنية في رصد الأحداث الجماهيرية أو الإبلاغ عنها كانوا من بين الأشخاص الذين اعتُقلوا واحتُجزوا تعسفاً. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات، انضم عشرات الآلاف من البيلاروسيين إلى اعتصامات جمع التوقيعات تعبيراً عن دعمهم للمرشحين المحتملين للرئاسة. واحتُجز المئات في وقت لاحق في سياق نفس الأحداث، بمن فيهم عدة صحفيين؛ فعلى سبيل المثال، قامت الشرطة في 14 و15 تموز/يوليه

(29) www.legin.by/documents/tretii-promezhutochnii-otchet-po-pitkam-pftki-v-otnoshenii-zhenschini

(30) "Belarus: Systematic Beatings, Torture of Protesters", Human Rights Watch, 15 September 2020

(31) www.the-village.me/village/city/whatsgoingon/287319-women-violence

(32) <https://prisoners.spring96.org/en>

(33) [/www.prokuratura.gov.by/ru/media/novosti/nadzor-za-resheniyami-po-ugolovnym-i-grazhdanskim-delam](http://www.prokuratura.gov.by/ru/media/novosti/nadzor-za-resheniyami-po-ugolovnym-i-grazhdanskim-delam)

.organy-prokuratury-napominayut-o-neotvratimosti-otvetstvennosti-za-protivopravnye-deystviya/

(34) Amnesty International, "Belarus: More than 1,000 people arrested in a single day of peaceful protests amid escalating repression of rights", 9 November 2020

(35) Tanya Lokshina, "Justice Is Needed for Belarus", Human Rights Watch, 16 September 2020

بفحص هوية نحو 15 من العاملين في وسائط الإعلام الذين تولوا تغطية التجمعات العامة لحساب وسائل الإعلام التي يتبعون إليها، رغم أن معظمهم كانوا يرتدون شارات ويحملون بطاقات صحفية سارية المفعول وسترات تحدد هويتهم كصحفيين، وألقي القبض عليهم فيما بعد⁽³⁶⁾.

49- وواجه العاملون في المجال الطبي أيضاً أشكالاً مختلفة من الانتقام والقمع، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، أثناء أدائهم لواجبهم المهني في مساعدة ضحايا العنف. ففي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، احتُجز أكثر من 50 عاملاً طبياً لمشاركتهم في مسيرة تضامنية⁽³⁷⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة من منظمة غير حكومية في شباط/فبراير 2021، فُصل من الخدمة ما لا يقل عن 17 عاملاً طبياً بسبب التعبير عن رأيهم المخالف وتعرض للقمع 48 طالباً في الطب؛ وفي عام 2020، تعرض ما لا يقل عن 25 طبيبياً للاعتقال الإداري. وفي المجموع، بلغ عدد أحكام التغريم الصادرة بحق عاملين في المجال الطبي 780 حكماً وعدد الأيام التي قضاها عاملون طبيون في الاعتقال 600 يوم. ففي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، قُبض على أرتسيوم ساروكين، وهو طبيب تخدير شارك أحد الصحفيين معلومات طبية عن قضية رمان بانادرينكا، وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين في 2 آذار/مارس بموجب الجزء الثالث من المادة 178 من القانون الجنائي لإفشائه بسر طبي.

5- حالات الاختفاء القسري والطرده التعسفي والقسري

50- خلال الاعتقالات الجماعية التي تلت يوم الانتخابات، أُبلغ عن عدد من حالات الاختفاء القسري، حيث نفت السلطات احتجاز أنصار المعارضة أو المتظاهرين السلميين ولم يتلق الأقراب أي معلومات عن مكان وجودهم لأكثر من 24 ساعة. ويتعرض الأشخاص الذين يعبرون عن آراء تنتقد سياسات الحكومة للحجز في الشوارع، في كثير من الأحيان على يد رجال ملثمين يرتدون زياً رسمياً من دون علامات أو ملابس مدنية؛ ولم يتمكن الأقراب من الاتصال أو تلقي معلومات عن مصير ضحية الاختطاف ومكان وجوده/وجودها لعدة ساعات أو حتى أيام. وتزداد عملية البحث عن الضحايا تعقيداً بسبب قطع الاتصالات عن طريق الإنترنت والهواتف المحمولة. وفي معظم الحالات، عثر الأقراب على الأشخاص المفقودين بعد إطلاق سراحهم من مراكز الاحتجاز أو بمساعدة متطوعين في مجال حقوق الإنسان، أو محتجزين آخرين أُفرج عنهم⁽³⁸⁾.

51- وغادر آلاف البيلا روسيين البلد منذ آب/أغسطس 2020 هروباً من مختلف أشكال الضغط الممارس عليهم، ومن بينهم نشطاء في مجال حقوق الإنسان وصحفيون ومدرسون جامعيون وطلاب وخبراء كمبيوتر. ولجأ عدد من زعماء المعارضة البارزين إلى الخارج، بينهم فاليري تسيكالو وزوجته فيرانكا، والمرشحة للانتخابات الرئاسية سفياتلانا تسيخانوسكايا، التي أُجبرت على مغادرة البلاد للإقامة المنفى في 11 آب/أغسطس. واقتيدت ماريا كاليسنيكافا، وهي عضو بارز في مجلس التنسيق الذي أنشأته المعارضة بعد تصويت كان محل اعتراض شديد، إلى الحدود مع أوكرانيا لطردها من بيلاروس، وذلك بعد اختطافها في مينسك على يد مجموعة من الأشخاص المجهولين يرتدون ملابس مدنية وما تلا ذلك من اختفاء قسري في 7 أيلول/سبتمبر. وقد أحبطت المعنية محاولة الطرد هذه بتمزيق جواز سفرها. وفي 12 أيلول/سبتمبر، وُجّهت إلى السيدة كاليسنيكافا تهمة بموجب الجزء 3 من المادة 361 من القانون الجنائي ("الدعوة إلى القيام بأعمال تهدف إلى المساس بالأمن القومي لبيلاروس")⁽³⁹⁾.

"Belarus: Crackdown on Political Activists, Journalists: Arrests, Criminal Charges, Police Beatings Ahead of August 9 Presidential Vote", Human Rights Watch, 30 July 2020 (36)

<https://spring96.org/ru/news/100309> (37)

<https://citydog.by/post/gde-iskat-cheloveka/>; <https://meduza.io/en/feature/2020/08/11/gone-without-a-trace>; <https://news.tut.by/society/696958.html> (38)

"Maryia Kalesnikava faces formal charges", Viasna, 17 September 2020 (39)

52- وبالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والإبعاد بالقوة ذات الدوافع السياسية، يساور المقررة الخاصة القلق إزاء التهديدات بإبعاد الأطفال عن الأسر التي تدعم المعارضة علناً أو تشارك في مسيرات جماهيرية. وأبلغ الوالدون الناشطون سياسياً بأن أسرهم مسجلة لدى إدارة حماية الطفل على أن لديها طفلاً يعيش في "حالة خطرة اجتماعياً"⁽⁴⁰⁾. وتفيد الشهادات بأن عدة أسر قررت الفرار من البلد بسبب التهديد بحجز أطفالها. وفي تموز/يوليه 2020، نقلت السيدة تسيخانوسكايا طفلها إلى خارج بيلاروس لاعتبارات تتعلق بسلامتهما بعد تلقيها تهديدات عبر الهاتف⁽⁴¹⁾.

6- الحق في محاكمة عادلة

53- لاحظت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/75/173) أن أوجه القصور المؤسسية والتدخل في شؤون المحاكم والضغط الممارس على السلطة القضائية لدوافع سياسية كلها عوامل تقوض استقلال القضاء وتؤثر سلباً على إعمال الحق في محاكمة عادلة في بيلاروس. وقد تجلى ذلك في سياق تدهور حالة حقوق الإنسان في عامي 2020 و2021.

54- وتُمارَس بصورة منهجية ضغوط تقيد استقلالية القضاة. وفي القضايا الحساسة سياسياً، يُتوقع من القضاة على ما يبدو تنفيذ طلبات المدعي العام، الذي يتمثل دوره في تنفيذ سياسة السلطة التنفيذية القمعية المتمثلة في معاقبة المعارضة بقسوة. ولذلك، غالباً ما يدير القضاة المحاكمة على نحو يحرم المدعى عليهم من حقهم في افتراض البراءة أو في إحضار شهود النفي. وتزداد الشواغل المتعلقة بالاعتقالات وسلب الحرية في ظل الشهادات المتسقة بشأن التأخير في الاستعانة بمحام والحصول على الضمانات القانونية والإجرائية الأخرى. ويُجبر المحامون على التوقيع على اتفاق بعدم الكشف عن المعلومات، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات عن مواد القانون والتهم. وقد رفضت سلطات السجون مراراً السماح للمحامين بالاتصال بالمدعى عليهم المودعين في الحبس الاحتياطي، متذرعةً باحتياجات صحية، رغم أن الحكومة لم تسن رسمياً حتى الآن أي تدابير أو قيود وقائية تتعلق بجائحة كوفيد.

55- وفي حين كانت الاحتجاجات والمسيرات التضامنية سلمية إلى حد كبير، اشتكى العديد من المشاركين، ولكن أيضاً المارة والمتفرجون، من التعرض للاعتقال أو من تلقي استدعاءات للحضور إلى المحكمة دون إبلاغهم على النحو الواجب بالتهمة الموجهة إليهم و/أو دون أن تتاح لهم الفرصة الكافية لإعداد دفاعهم. وعُقدت جلسات استماع عديدة ضد المتظاهرين السلميين في مراكز الشرطة أو أماكن الاحتجاز، مما حد بشكل خطير من عدد المحاكمات العلنية. وفي آب/أغسطس، تراوح متوسط الوقت المخصص للنظر في قضايا المعتقلين بين دقيقتين و15 دقيقة. وكثيراً ما كان يتعذر تمييز الشهود، الذين يحملون أقنعة أو يرتدون أزياء مموهة ويستخدمون أسماء مستعارة لإخفاء هويتهم، عن الرجال الحاملين لملايين مدنية الذين قاموا بالاعتقال؛ وفي حالات أخرى لم يتلق الشهود أي استدعاء أو لم تتم مناداتهم خلال جلسات الاستماع للإدلاء بأقوالهم⁽⁴²⁾.

56- وتفيد تقارير عديدة بوجود اتجاه نحو تجريم جميع أشكال المعارضة: ففي صيف عام 2020، كانت التهم الموجهة ضد المتظاهرين السلميين تتعلق في معظمها بالمادة 23-34 من قانون الجرائم الإدارية ("انتهاك إجراءات تنظيم أو عقد الأحداث الجماهيرية"). ومع تكرار الاحتجاجات وتنوعها، بدأ مكتب

(40) انظر <https://adcmemorial.org/wp-content/uploads/osce-report-on-vaw-1.pdf>؛ انظر أيضاً http://eurasia.amnesty.org/wp-content/uploads/2021/02/belarus-crackdown-on-children_web.pdf.

(41) "Under Threat, Belarusian Opposition Candidate Moves Children Out Of Country", Radio Free Europe, 20 July 2020.

(42) https://spring96.org/files/book/en/2020_belarus_august_justice_for_protesters_en.pdf.

المدعي العام في رفع قضايا جنائية بشكل منهجي. وفي 7 آذار/مارس 2021، أعلن نائب وزير الداخلية أنه تم رفع أكثر من 2 500 قضية جنائية منذ آب/أغسطس 2020 بتهم تشمل "تنظيم أعمال شغب جماعية" أو "أعمال تشكل خرقاً صارخاً للنظام العام" (المادتان 293 و342 من القانون الجنائي)، و"الإضرار بالملكات" (المادة 218) و"العنف أو التهديد بالعنف ضد ضابط شرطة" (المادة 364) و"القذف" (المادة 188) و"أعمال الشغب" (المادة 339).

57- وتأسف المقررة الخاصة لأن الضغوط والمضايقات التي يتعرض لها المحامون - وهي مسألة تناولتها المكلفة بالولاية في تقريرها الأخير إلى الجمعية العامة وكذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان⁽⁴³⁾ - قد اشتدت في عام 2020 ولا تزال قائمة في عام 2021. زد على ذلك أن التدخل في الأنشطة المهنية للمحامين ممارسة واسعة الانتشار في بيلاروس. وتفيد تقارير بأن وزارة العدل تمارس الضغط على المحامين لدى أداء مهامهم في الدفاع عن أشخاص يعبرون عن آراء مخالفة أو عن أنصار المعارضة، أو ضحايا العنف الممارس من الشرطة أو المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وفي الواقع، كثيراً ما يُمنع المحامون من الاتصال بموكليهم، ويضطرون إلى طلب ترخيص جديد لمواصلة نشاطهم ويتعرضون للشطب من قائمة نقابة المحامين أو حتى الاحتجاز أو الاعتقال.

باء - الحيز المدني والحريات الأساسية

1- حرية التجمع السلمي

58- تكرر المقررة الخاصة الشواغل التي أثارها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مراراً بشأن القيود المفروضة على الحق في عقد التجمعات السلمية، بما في ذلك حظر التجمعات العفوية والاعتصامات الفردية⁽⁴⁴⁾. ففي عام 2018، أعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء الأساليب المستخدمة لحفظ الأمن في التجمعات السلمية ومعاقبة المشاركين على أساس ارتكابهم جرائم جنائية وإدارية. ولاحظت لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا أن المظاهرات العفوية والمظاهرات المضادة محظورة بحكم الواقع في بيلاروس، وأن القانون يجرم حتى المظاهرات السلمية⁽⁴⁵⁾.

59- وطوال الفترة قيد الاستعراض، طالب مواطنو بيلاروس بحقهم في حرية التجمع السلمي على نطاق غير مسبوق؛ ولأول مرة في تاريخ البلد، انضم عشرات الآلاف من الأشخاص إلى اعتصامات جمع التوقيعات والتجمعات الانتخابية لدعم مرشحين منافسين للرئيس الحالي. وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية، خرجت أعداد كبيرة من الناس تلقائياً إلى الشوارع للاحتجاج على النتائج الرسمية التي اعتبروها مزورة. وبلغ عدد المتظاهرين السلميين مئات الآلاف في عطلة نهاية الأسبوع التالية، حيث انضم الناس إلى المسيرات السلمية التي نُظمت تضامناً مع ضحايا العنف الممارس من الشرطة والاحتجاز التعسفي. غير أن الشرطة تعاملت مع هذه الأحداث بأساليب قمعية. وتدكر المقررة الخاصة بأن حرية التجمع السلمي حق من حقوق الإنسان تكفله عدة اتفاقيات أصبحت بيلاروس طرفاً فيها.

(43) CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرة 41.

(44) انظر CCPR/C/BLR/CO/5.

(45) Council of Europe, "Venice Commission on Belarus: spontaneous peaceful demonstrations and counterdemonstrations are de facto banned and non-violent demonstrations criminalised", media release, 22 March 2021.

60- وفي أيار/مايو وتموز/يوليه 2020، اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن 1 100 متظاهر سلمي، وقضت المحاكم الإدارية باحتجاز نحو 200 شخص لمدة تصل إلى 15 يوماً، وبتغريم أكثر من 300 شخص آخرين⁽⁴⁶⁾. وشملت التدابير التي اتخذتها السلطات لحفظ الأمن ولمنع تكرار هذه التجمعات نشر أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والأمن؛ والاستخدام المفرط للقوة من قبل ضباط الشرطة والجيش بمساعدة رجال مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية؛ واحتجاز أعداد كبيرة من المتظاهرين والمارة. وأدى تنصيب ألكسندر لوكاشنكو رئيساً في 23 أيلول/سبتمبر دون سابق إعلان إلى موجة جديدة من الاحتجاجات أسفرت عن احتجاز ما لا يقل عن 364 شخصاً. وتحدث تقارير عن استخدام المدافع المائية والمواد الكيميائية المهيجة والأسلحة النارية لإطلاق طلقات تحذيرية ضد المتظاهرين السلميين، في حين نقيد تقارير جديدة عن تعرض المتظاهرين للضرب أو أشكال أخرى من سوء المعاملة أثناء احتجازهم.

61- وعانت عدة فئات اجتماعية مهنية من القمع الإداري الموجّه - الاحتجاز لمدة تصل إلى 15 يوماً، والغرامات (عملاً بالمادة 34,23 من قانون الجرائم الإدارية) - لمشاركتها في احتجاجات آب/أغسطس أو المسيرات السلمية التي تلتها. وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واجه ما لا يقل عن ثمانية رجال دين تهماً إدارية، واحتُجز 24 متعبداً أثناء الصلاة وواجهوا تهماً إدارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وثقت الرابطة الحرة للرياضيين في بيلاروس 22 حالة انتقام، بما في ذلك اعتقالات وتهديدات وفصل من المنتخب الوطني، ضد رياضيين وأشخاص على صلة بحركتهم⁽⁴⁷⁾. وكان من بين المحكوم عليهم عاملون في مجال الثقافة⁽⁴⁸⁾، وموظفون في منشآت اقتصادية، ونقابيون⁽⁴⁹⁾، ومدرسون، وطلاب، بل ومتقاعدون (نظموا مسيرتهم الأسبوعية الخاصة بهم ابتداء من 23 تشرين الثاني/نوفمبر)⁽⁵⁰⁾.

62- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدأت السلطات تكثف إجراءات الملاحقة الجنائية ضد المتظاهرين السلميين. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أفادت لجنة التحقيق في بيلاروس بأن 231 شخصاً من بين المعتقلين يعاملون كمشتبه بهم في قضايا جنائية تتعلق بتنظيم "أعمال تشكل خرقاً جسيماً للنظام العام" والمشاركة الفعلية فيها. وتفيد البيانات الواردة بأن أكثر من 2 300 قضية جنائية رُفعت ضد مشاركين في التجمعات السلمية منذ بداية دورة القمع الحالية في أيار/مايو 2020،

63- ووفقاً للبيانات التي جمعتها دائرة المتطوعين التابعة لمركز فياسنا لحقوق الإنسان بشأن 26 579 حالة احتجاز في 46 منطقة محلية في جميع أنحاء بيلاروس في عام 2020، تبلغ نسبة النساء 20 في المائة، في حين يبلغ عدد القاصرين 171، وعدد الأجانب 57⁽⁵¹⁾. وتستمر في عام 2021 التجمعات والاحتجاجات السلمية في بيلاروس، كما يستمر الرد القمعي من السلطات.

(46) <https://spring96.org/en/news/97358>; <https://spring96.org/en/news/98021>; <http://spring96.org/en/news/98647>

(47) "IOC must join with Belarusian athletes to ensure human rights and sport are protected", UNI Global Union, 7 October 2020

(48) <https://pen-centre.by/en/2021/01/28/bez-prava-na-kulturu-belarus-2020.html>

(49) www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_776025.pdf

(50) https://zbsunion.by/en/news/pressure_on_students

(51) <https://spring96.org/en/news/101223>; <http://spring96.org/ru/news/99641>

-2 حرية تكوين الجمعيات

64- تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن حالة حرية تكوين الجمعيات ساءت أكثر خلال الفترة قيد الاستعراض، كما يتجلى ذلك في الضغط على منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال وغيرها من الجمعيات وتخويفها. وواصلت الحكومة انتهاك الحق في حرية تكوين الجمعيات بفرض قيود ذات دوافع سياسية ومن خلال اللجوء إلى أعمال الانتقام والاعتقال والاضطهاد، ولا سيما ضد الأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى العقوبات الإدارية المنهجية، تتعرض منظمات المجتمع المدني لموجة غير مسبوقه من عمليات التفتيش المالي وغير المالي، بما في ذلك المداهمات التي تنفذها الشرطة وعمليات تفتيش الشقق الخاصة.

65- وفي الوقت الراهن، يقبع في السجن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق الإنسان لأنهم قدموا من خلال منظماتهم الدعم الخيري في شكل مساعدة قانونية أو صناديق تضامن لدفع الغرامات المحكوم بها على الأشخاص المحتجزين أثناء حملة القمع التي شنتها السلطات بعد الانتخابات. ووجهت إلى هؤلاء الأشخاص تهمة بموجب الجزء 3 من المادة 293 من القانون الجنائي ("تدريب أشخاص أو إعدادهم للمشاركة في أعمال شغب جماعية أو تمويل مثل هذه الأنشطة"). فالطالبة ماريا (مارفا) رابكوفا، منسقة خدمة المتطوعين في فياسنا، محتجزة منذ 17 أيلول/سبتمبر 2020 بتهم من هذا القبيل⁽⁵²⁾. ووجهت إليها تهمة جنائية أخرى في 12 شباط/فبراير 2021 بموجب الجزء 2 من المادة 285 ("المشاركة في منظمة إجرامية") والجزء 3 من المادة 130 ("التحريض ضمن مجموعة من الأشخاص على الكراهية ضد فئة اجتماعية أخرى"). وتواجه الطالبة عقوبة السجن لمدة تصل إلى 12 سنة⁽⁵³⁾.

66- وفي 16 شباط/فبراير 2021، أجرت الشرطة 90 عملية تفتيش لمكاتب ومنازل خاصة تابعة لعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، متهمّة منظماتهم بتمويل الاحتجاجات والأنشطة المتطرفة أو دعمها. واستهدفت بصفة خاصة المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أموالاً من الخارج في محاولة لإقامة صلة ممكنة مع "تمويل الأحداث الجماهيرية غير المشروعة" ودفع الغرامات من جانب منظمات ثالثة، بما في ذلك الجمعيات الخيرية الأجنبية التي أنشأتها مجتمعات الشتات⁽⁵⁴⁾. وكانت الرابطة البيلاروسية للصحفيين ومركز فياسنا لحقوق الإنسان من بين المنظمات المستهدفة بالقمع. وفي 5 آذار/مارس، فتحت لجنة التحقيق دعوى جنائية ضد مركز فياسنا بموجب المادة 342 (تنظيم أعمال جماعية تشكل خرقاً جسيماً للنظام العام والمشاركة النشطة فيها") والمادة 293 من القانون الجنائي (تمويل أحداث جماهيرية غير مشروعة ودعمها بشكل آخر من أشكال الدعم المادي)⁽⁵⁵⁾.

67- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020 دخلت حيز النفاذ إجراءات جديدة لمكافحة تمويل الإرهاب، شددت نظام الإبلاغ المالي للجمعيات والمؤسسات العامة. وانتقدت منظمات عديدة من منظمات المجتمع المدني هذه التدابير، نظراً لأن السلطات لم تستشرها قبل إقرار تلك الإجراءات، وقالت إن شروط الإبلاغ المالي وعمليات التفتيش غير المخطط لها تضع عليها ضغوطاً إضافية لا مبرر لها⁽⁵⁶⁾. ولا يزال الحصول على التمويل، ولا سيما المساعدة الدولية، يمثل تحدياً؛ فقد اضطرت منظمات المجتمع المدني إلى التسجيل

(52) <https://prisoners.spring96.org/en/person/marfa-rabkova>

(53) <https://spring96.org/ru/news/101878> <http://spring96.org/ru/news/102517>

(54) www.belta.by/incident/view/sk-ustanovleny-neodnokratnye-fakty-finansirovaniya-nezakonnih-massovyh-meroprijatij-427231-2021

(55) <https://spring96.org/en/news/102280>

(56) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26032>

لدى إدارة الشؤون الإنسانية لكي تتمكن من تلقي تبرعات من الخارج. وتدهورت الحالة فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي منذ آب/أغسطس 2020⁽⁵⁷⁾.

68- وعلمت المقررة الخاصة أن إجبار العمال والموظفين على الانضمام إلى نقابات العمال التي تسيطر عليها الدولة ممارسة لا تزال قائمة في بيلاروس، وأن العمال والموظفين الذين لا ينضمون لممارسات تمييزية (مكافآت أصغر)، مما يشكل انتهاكاً نظماً للمادة 2 من اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم. ومن ناحية أخرى، وكما لاحظت المكلفة بالولاية في تقارير سابقة، يواجه أعضاء نقابات العمال المستقلة أشكالاً مختلفة من القمع.

69- وفُرضت أيضاً قيود على حق نقابات العمال في الدعوة إلى الإضراب. وواجه العمال الذين شاركوا في إضرابات لدعم الاحتجاجات في المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة عدداً من التهم بسبب أفعالهم⁽⁵⁸⁾. وتُستخدم نقابات العمال أيضاً للضغط على العمال. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ من أن عدداً من موظفي المشاريع والمنظمات "شجعوا بقوة" في كانون الثاني/يناير 2021 على التوقيع على عريضة صاغها اتحاد نقابات العمال بشأن العواقب المحتملة للجزاءات الاقتصادية المفروضة على بيلاروس. فقد وقع على العريضة مليون شخص في غضون ثلاثة أيام⁽⁵⁹⁾.

3- حرية الرأي والتعبير

70- ظلت حالة حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائط الإعلام، مصدر قلق كبير منذ إنشاء ولاية المقرر الخاص في عام 2012. وفي طبعة عام 2020 من المؤشر العالمي لحرية الصحافة، صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية بيلاروس في المرتبة 153 من بين 180 دولة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ازدادت الحالة تدهوراً في سياق الانتخابات الرئاسية مع تصاعد أعمال الضغط والمضايقة والتخويف التي تستهدف وسائط الإعلام المستقلة والتي بلغت نطاقاً وحجماً لم يسبق لهما مثيل.

71- وبعد انتشار أنباء عن اعتقال وضرب المحتجين والصحفيين قبل الانتخابات، دعا الرئيس الحكومة إلى طرد الصحفيين الأجانب من بيلاروس، زاعماً أنهم منحازون وأنهم دعوا إلى "الفوضى". وتذكر المقررة الخاصة بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أعربت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 عن قلقها إزاء ما تردد عن مضايقة واضطهاد الصحفيين العاملين لحساب منافذ إخبارية أجنبية غير معتمدة⁽⁶⁰⁾. وفي حزيران/يونيه، اتهم الرئيس القنوات التابعة لخدمة Telegram على وسائل التواصل الاجتماعي بنشر "أخبار زائفة" وتأجيج الاحتجاجات العامة⁽⁶¹⁾. وفي 10 آب/أغسطس، ادعى أن انقطاع الإنترنت نجم عن هجوم إلكتروني من الخارج، على الرغم من أن الخبراء عزوا الاضطرابات إلى تدخل الحكومة عن طريق شركة Beltelecom المملوكة للدولة⁽⁶²⁾.

72- وبلغت موجة الاعتقالات والاحتجاز التي استهدفت العاملين في وسائل الإعلام ثروتها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020. ووفقاً لرابطة الصحفيين البيلاروسية، بلغ عدد الصحفيين المحتجزين

(57) www.lawtrend.org/freedom-of-association/izmeneniya-v-zakonodatelstve-ob-inostrannoj-bezvozmездnoj-pomoshhi

(58) انظر IndustriALL, "Workers' and human rights violations in Belarus must stop", 21 January 2021.

(59) <https://finance.tut.by/news716984.html?c>

(60) CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرة 49(هـ).

(61) "Belarus: Crackdown on Political Activists, Journalists", Human Rights Watch, 30 July 2020.

(62) Tanya Lokshina, "Internet Disruption in Belarus: Access to Platforms, Sites Blocked, but Protests Continue", Human Rights Watch, 11 August 2020.

في عام 2020 ما لا يقل عن 477 صحفياً، وخضع للاحتجاز الإداري 97 صحفياً، وحوكم 15 صحفياً⁽⁶³⁾. وتشير تقديرات منظمة "مراسلون بلا حدود" إلى أن 10 في المائة من الصحفيين المعتقلين في آب/أغسطس صدرت بشأنهم أحكام بالاحتجاز الإداري، وأن هذه النسبة ارتفعت بحلول تشرين الثاني/نوفمبر إلى واحد من أصل صحفيين اثنين، وأن الفترة التي قضاها في الاحتجاز زادت لتصل إلى 13 يوماً في المتوسط⁽⁶⁴⁾. وتعرض ما لا يقل عن 62 صحفياً للعنف أو سوء المعاملة في عام 2020. وخلصت رابطة الصحفيين البيلاروسية إلى أنه بحلول 31 آذار/مارس 2021 كان 15 من العاملين في وسائل الإعلام يواجهون تهماً جنائية، وأن ثلاثة منهم على الأقل كانوا يقضون حكماً بالسجن⁽⁶⁵⁾. فقد قضت المحكمة بسجن كاتسيارينا باخفالافا (أندريفا) وداريا شولتسيفا من تلفزيون Belsat لمدة عامين بسبب البث المباشر للاحتجاجات التي نُظمت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، في حين حُكم على كاتسيارينا باريسيفيتش من Tut.by بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب الطعن في الرواية الرسمية التي تعيد بأن رامان باندارينكا كانت ثلثة في وقت اعتقالها⁽⁶⁶⁾؛ ووُجّهت إليها التهمة بموجب الجزء 3 من المادة 178 من القانون الجنائي ("الكشف عن أسرار طبية، مما أدى إلى عواقب وخيمة"). وفي الوقت الراهن يقبع تسعة صحفيين في السجن رهن التحقيق الجنائي.

73- واستهدفت السلطات أيضاً وسائل الإعلام والقنوات الإعلامية المستقلة على الإنترنت في وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت وزارة الإعلام، التي تتهم وكالة الأنباء Tut.by بـ "نشر معلومات غير دقيقة يمكن أن تضر بالمصلحة العامة"، قد أصدرت قراراً بتعليق نشاطها لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأيدت المحكمة العليا القرار في طور الاستئناف، مما عرض الصحفيين العاملين لدى Tut.by للمسؤولية عن ممارسة نشاط من دون ترخيص. وعانت قناة Belsat التلفزيونية، التي تبث أيضاً على الإنترنت، على مدى سنوات من أشكال متعددة من الضغط من جانب الحكومة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، احتُجز كل من ليوبو لونيوفو وإيفان كوراكيفيتش، وهما من موظفي Belsat، قبل بدء احتجاج «مسيرة الحكمة» في مينسك. وفي اليوم التالي، دخلت السيدة لونيوفو المستشفى. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، صُنفت قناة Nexta الشعبية التي تبث عبر خدمة Telegram رسمياً على أنها "متطرفة"؛ ووفقاً للمادة 17-11 من قانون الجرائم الإدارية، فإن مجرد إعادة نشر مواد هذه القناة يمكن أن يعرض صاحب الفعل للغرامة. وقد دعت لجنة التحقيق بولندا إلى تسليم مديري Nexta⁽⁶⁷⁾.

74- وتستمر في عام 2021 المداهمات وعمليات التفتيش والاستجواب وغيرها من أشكال الضغط والتخويف التي تستهدف وسائل الإعلام. وفي 14 كانون الثاني/يناير، خضع مكتب تحرير وكالة الأنباء المستقلة BelPAN للتفتيش⁽⁶⁸⁾، فيما يبدو في إطار تحقيق فُتح ضد موظف سابق، هو الصحفي أندريه ألياكساندراو، الذي أُلقي القبض عليه في 13 كانون الثاني/يناير وأُتهم بالمشاركة في الاحتجاجات⁽⁶⁹⁾. وأعرب عدد من المراقبين الدوليين، بمن فيهم ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام، عن قلقهم البالغ إزاء عمليات التفتيش الجماعية التي استهدفت العاملين في وسائل الإعلام في جميع أنحاء بيلاروس في 16 شباط/فبراير⁽⁷⁰⁾.

(63) <https://baj.by/en/analytics/figures-year-repression-media-and-journalists-belarus-2020>

(64) "RSF's 15 recommendations for ending the four-month-old crackdown on press freedom in Belarus", Reporters without Borders, 9 December 2020

(65) <https://baj.by/en/analytics/repressions-against-journalists-belarus-2021-chart> انظر

(66) Ivan Nechepurenko, "Belarus Jails 2 Journalists for Covering Protests", *The New York Times*, 18 February 2021

(67) [/www.kp.by/online/news/4178466](http://www.kp.by/online/news/4178466)

(68) <https://spring96.org/ru/news/101319>

(69) <https://spring96.org/ru/news/101908>

(70) "Belarus: Raid on Journalists' Homes Signals Fresh Crackdown", Article 19, 16 February 2021; "OSCE Media Freedom Representative deeply concerned about state of media freedom and freedom of expression in Belarus", OCSE, 16 February 2021

75- ونظراً إلى التشريعات التقييدية التي تفرضها الدولة على نشاط وسائط الإعلام واستخدامها الانتقائي لإسكات الأصوات المعارضة، وإلى التفسير والاستخدام الواسعين للمادة 17-11 من قانون الجرائم الإدارية والقانون المتعلق بالتطرف بصيغته المعدلة، فإن المقررة الخاصة تشعر بقلق خاص إزاء خطر زيادة تقييد حرية التعبير باسم مكافحة التطرف. وأشارت إلى تجدد الاتجاه نحو قمع أي عرض للأعلام الملونة بالأبيض والأحمر ثم الأبيض، باعتبار ذلك فعلاً يمكن أن يدخل ضمن تعريف "التطرف" بموجب القانون الجديد⁽⁷¹⁾.

4- الحق في المشاركة في الحياة العامة؛

76- حددت المقررة الخاصة المشاكل النظامية التي تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتخابات في بيلاروس (انظر A/74/196). غير أن توصياتها بشأن الشروط التي تكفل الانتخابات التعددية والشفافة، في جانبيها المتعلقين بالحملة الانتخابية والتصويت، لم تنفذ بعد. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في 9 آب/أغسطس 2020، أشارت المقررة الخاصة إلى تدهور الحالة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁷²⁾. وطوال عام 2020، تلقت معلومات موثوقة تزعم حدوث انتهاكات للمبادئ الأساسية للانتخابات الديمقراطية، كما تلقت شكاوى عديدة بشأن تخويف مرشحي المعارضة وأنصارهم ومضايقتهم واحتجازهم، والضغط على مراقبي الانتخابات وأعضاء اللجان الانتخابية، والممارسات السيئة الخطيرة التي تلقي بظلالها السلبية على العملية الانتخابية وتشكك في شرعية المؤسسات المعنية.

77- وفي حين لا تنوي المقررة الخاصة الحكم على نتيجة الانتخابات الرئاسية، فقد تلقت معلومات عن عدة تقارير توثق التلاعب بالانتخابات، بما في ذلك التزوير الواسع النطاق في مرحلة عد الأصوات. وللاعتقاد على الحظر الذي فرضته السلطات على الاستطلاع عند الخروج من مراكز الاقتراع وعلى المراقبين المستقلين في بيلاروس، دعت Golos، وهي برنامج لحماية الأصوات على الإنترنت، بمساعدة المبادرة المدنية Honest People، الناخبين إلى إرسال صور لبطاقات اقتراعهم. وبحلول 9 آب/أغسطس، كان أكثر من 1,24 مليون ناخب قد سجلوا أسماءهم على المنصة. وعندما أعلن عن النتيجة الرسمية التي تؤكد فوز الرئيس الحالي بنسبة 80 في المائة من الأصوات، هب الناخبون إلى الشوارع للاحتجاج⁽⁷³⁾.

78- وقد مُنع المتنافسون الثلاثة الأبرز الذين أعربوا عن نيتهم الترشح للرئاسة من المشاركة في الانتخابات، وذلك إلى حد كبير لأسباب مشكوك فيها. ويقرر من لجنة الانتخابات المركزية حُرْم رجل الأعمال فيكتار باباريكا من التسجيل على قائمة المرشحين رغم جمعه لعدد قياسي من التوقيعات من أجل الترشح للانتخابات الرئاسية، وذلك لأنه موضوع دعوى جنائية ولم يصرح بجميع ممتلكاته، حسب تحليل اللجنة (ألقي القبض على السيد باباريكا في 18 حزيران/يونيه للاشتباه في تلقيه رشاً ووضوعه في غسل أموال)

Radio Free Europe, "Belarus Reportedly Looking At Law To Expand Definition Of Extremism", (71) 19 February 2021.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "يجب على بيلاروس أن تضع حداً لحملة القمع الرامية إلى إسكات الآراء المعارضة- خبراء في الأمم المتحدة"، 5 حزيران/يونيه 2020؛ و"خبراء في الأمم المتحدة يطالبون بإنهاء الحملات القمعية ضد المحتجين في بيلاروس خلال الفترة السابقة للانتخابات، 1 تموز/يوليه 2021؛ "بيلاروس: يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التدقيق في حالة حقوق الإنسان في الفترة السابقة للانتخابات" خبير في الأمم المتحدة، 10 تموز/يوليه 2021.

Lesia Rudnik, "Explainer: how do we know that Belarusian election was rigged and who won (73) انظر "Online Votes Protection the race?" (https://newbelarus.vision/explainer-elections) انظر أيضاً "Platform: No Way Lukashenko Could Get 80,1% Of Votes", BelarusFeed, 16 August 2020.

عندما كان على رأس Belarusprombank⁽⁷⁴⁾، وحتى 31 آذار/مارس 2021، كان السيد باباريكا وابنه ومدير حملته إدوارد، لا يزالان في الحبس الاحتياطي⁽⁷⁵⁾.

79- وحُرم المدون سيارهي تسبخانوسكي التسجيل على قائمة المرشحين لأنه لم يقدم التوقعات التي جمعها إلى لجنة الانتخابات المركزية شخصياً لأنه كان محتجزاً - بتهم اعتبرها المدافعون عن حقوق الإنسان ملفقة⁽⁷⁶⁾. وعلى الرغم من أنه مودع في الحبس الاحتياطي منذ أيار/مايو 2020، لم توجه إليه التهم إلا في 11 آذار/مارس 2021؛ وهو يواجه الآن عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً بتهم "تنظيم أعمال شغب والتحريض على العداوة بين أفراد المجتمع وعرقلة عمل اللجنة الانتخابية المركزية" و"تنظيم أعمال تشكل خرقاً جسيماً للنظام العام"⁽⁷⁷⁾. وبعد اعتقال السيد تسبخانوسكي، ترشحت زوجته سفياتلانا تسبخانوسكايا رسمياً للانتخابات الرئاسية باسم زوجها.

80- ورُفض تسجيل مرشح رئاسي آخر، هو الدبلوماسي فالير تسابكال، حيث اعتبرت لجنة الانتخابات المركزية أن ما يقرب من نصف التوقعات التي جمعها والبالغ عددها 160 000 توقيع باطلة⁽⁷⁸⁾. وقد فر السيد تسابكال من بيلاروس مع أطفاله خوفاً على سلامته⁽⁷⁹⁾.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

81- يؤثر انتهاك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية تأثيراً مباشراً على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشدد المقررة الخاصة على الترابط الجوهرى بين جميع هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، وعلى ضرورة تعزيزها وحمايتها ككل.

1- الحق في الصحة

82- تلقت المقررة الخاصة شهادات عديدة ومتوافقة بشأن الانتهاك المنهجي لحق المحتجزين في الصحة (مثل التقارير التي تتحدث عن محتجزين في زنزانة مكتظة يشربون جميعاً الماء من نفس الزجاجاة). وعلى الرغم من انتشار جائحة "كوفيد-19" في بيلاروس والتوصيات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية، لم تتخذ السلطات تدابير متسقة لمكافحة الجائحة، حيث لم تمنع تنظيم الأحداث الجماهيرية، مثل الأحداث الرياضية بحضور المتفرجين واستعراض يوم النصر في أيار/مايو، ومهرجان بازار سلافيانسكي في تموز/يوليه. ولم تُتخذ أي تدابير لجمع وتحليل البيانات، أو لنشر إحصاءات عن الإصابات والوفيات الجديدة المرتبطة بجائحة كوفيد.

(74) انظر "5 Out Of 7 Presidential Candidates Registered. Babariko And Tsepka Excluded", BelarusFeed, 14 July 2021; and "Belarusian human rights defenders call to immediately release Viktor Babaryka and members of his nomination group", Viasna, 19 June 2020.

(75) <https://elections2020.spring96.org/ru/news/97664>

(76) "Belarusian human rights defenders consider blogger Tsikhanouski political prisoner", Belsat, 1 June 2020.

(77) "Jailed Belarusian Vlogger Syarhey Tsikhanouski Faces 15 Years In Prison As Final Charges Delivered", Radio Free Europe, 11 March 2021.

(78) "Belarus: Crackdown on Political Activists, Journalists", Human Rights Watch, 30 July 2020.

(79) "Unregistered Opposition Presidential Candidate Tsapkala, Children Flee Belarus", Radio Free Europe, 24 July 2020.

83- وقد استخدمت السلطات الجائحة كذريعة للتضييق على حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل، بإغلاق حدود البلد. وقد زاد سوء الأوضاع الصحية في مراكز الاحتجاز من حدة تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان في بيلاروس، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المسلوبية حريتهم⁽⁸⁰⁾. وتفيد تقارير بأن الزنازين المكتظة، التي تنعدم فيها مرافق الصرف الصحي وشروط السلامة، وظروف نقل الأشخاص المحتجزين من مرفق إلى آخر أو من زنزانية إلى أخرى، من العوامل التي تسهل انتشار الفيروس بين المحتجزين. ووفقاً للمعلومات الواردة من إحدى المنظمات غير الحكومية، حُرم المحتجزون الذين ظهرت عليهم أعراض كوفيد-19 من الرعاية الصحية الكافية، وبيّنت الفحوص التي أُجريت بعد إطلاق سراح من كانوا محتجزين في عام 2020 إصابة غالبيتهم بالفيروس.

2- الحق في التعليم

84- تشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بعدد الفتيات الملتحقات بالمدارس ومحو الأمية. وحسب لجنة حقوق الطفل، ينبغي لحكومة بيلاروس أن تولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات والقرارات التشريعية والإدارية والقضائية وفي جميع السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالأطفال والتي تؤثر عليهم، وأن تُفسّر هذا الحق وتطبقه بصورة متسقة⁽⁸¹⁾.

(أ) المساواة في الحصول على التعليم

85- كشف برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن وجود فجوة كبيرة في إنجازات أطفال المدارس في بيلاروس، وذلك حسب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومكان إقامتهم⁽⁸²⁾. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء إدماج جميع الفئات في نظام التعليم، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمنتقلين إلى الأقليات الإثنية - اللغوية. ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء ارتفاع معدلات الأمية وعدم التحاق أطفال الروما بالمدارس.

86- وفي ظل عدم وجود تدابير للتعلم عن بعد، تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن المساواة في الحصول على التعليم غير مضمونة للأطفال الذين قرر والدوهم إبقاءهم في المنزل كإجراء للوقاية من ارتفاع خطر الإصابة بالعدوى، أو للطلاب الذين فضلوا عزل أنفسهم، فطردوا من الجامعة بسبب تغيبهم عن الدراسة. وإن فشلت السلطات في اتخاذ تدابير مبتكرة لمنع انتشار كوفيد-19 وما تلاه من انقطاع عن التعليم، فهي تُقلّت عبء التكيف مع الجائحة في نظام التعليم على المعلمين والوالدين.

(ب) الحقوق المدنية والسياسية في التعليم

87- ازدادت انتهاكات الحق في التعليم من خلال الآليات التشريعية منذ آب/أغسطس 2020. ففي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت السلطات أن طلاب الجامعات الذين تغيبوا عن 10 ساعات من الدروس دون عذر معقول سيجرمون من المنح الدراسية لمدة شهر⁽⁸³⁾. واعتبرت الإدارة أن التغيب عن الدراسة بسبب قضاء عقوبة الحبس الإداري على أساس المشاركة في الاحتجاجات لا يشكل "عذراً معقولاً". وبحلول 9 شباط/فبراير 2021، سُجّلت 415 حالة تتعلق باحتجاز طلاب و269 حالة تتعلق بتعرض طلاب للضغط من إدارة الجامعة. وطُرد من الجامعة نحو 146 منهم، في حالات كثيرة بسبب "الانقطاع عن التعليم

(80) انظر <https://humanconstantia.by/en/coronavirus-in-belarus-impact-on-human-rights-december-2020>.

(81) CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 16.

(82) انظر www.oecd.org/pisa/publications/PISA2018_CN_BLR.pdf.

(83) <https://news.tut.by/society/704978.html>.

وارتكاب خرق جسيم للنظام الداخلي للجامعة⁽⁸⁴⁾. ووُجِهُت تهم جنائية إلى ما لا يقل عن 27 من الناشطين الطلاب، اعتُقل 12 منهم واحتُجزوا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر⁽⁸⁵⁾.

88- ووفقاً للمعلومات الواردة من منظمة غير حكومية، سُجِّلت خلال نفس الفترة ما لا يقل عن 99 حالة تتعلق بالضغط على مدرسين وموظفين في الجامعة، وقضى 19 شخصاً من بين هؤلاء المدرسين والموظفين عقوبة بعد تعرضهم للاعتقال الإداري. وفي بداية كانون الثاني/يناير 2021، فُصل من الخدمة عدد كبير من العاملين في الجامعات: ففي المعهد الخاص للإدارة والأعمال وحده، أُنهيت عقود عمل ستة موظفين، وفُصل 15 موظفاً من الخدمة، وأُجبر 13 موظفاً على الاستقالة "بمحض إرادتهم" واستقال ستة موظفين على الأقل تضامناً مع زملائهم.

89- ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ لعدم وجود معايير لحماية القيم الأخرى غير القيم التي تدعو إليها الدولة. ووفقاً للمادة 18 من قانون التعليم، ينبغي أن تقوم "تربية" الطلاب على أساس الأيديولوجية الرسمية للدولة. وقد كان لانتهاك الحق في حرية تكوين الجمعيات في قطاع التعليم أثر سلبي على نوعية التعليم. فلا يجوز للمدرسين الانضمام إلى غير النقابة الرسمية، في حين يتلقى الطلاب حوافز للانضمام إلى المنظمات الطلابية التي تتحكم فيها الدولة أو يجبرون على ذلك.

90- وانضمت بيلاروس إلى المنطقة الأوروبية للتعليم العالي في عام 2015، وهي بذلك تشارك رسمياً في عملية بولونيا. غير أن السلطات تتجاهل باستمرار، في الممارسة العملية، المبادئ والقيم الديمقراطية التي تُعتبر ضرورية لمشاركة الطلاب والمدرسين في التعليم العالي مشاركة كاملة في المبادرة⁽⁸⁶⁾.

(ج) التعليم باللغة البيلاروسية ولغات الأقليات

91- على الرغم من أن تعداد عام 2019 أظهر أن حوالي 61,2 في المائة من السكان يعتبرون اللغة البيلاروسية لغتهم الأم، فإن الدولة لا تضمن للناطقين باللغة البيلاروسية الحصول على التعليم بلغتهم، في انتهاك للدستور الذي ينص على المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالحصول على التعليم باللغتين الرسميتين للدولة. ويشعر المتكلمون باللغة البيلاروسية أنهم يتعرضون بشكل منهجي للتمييز في معظم المؤسسات العامة، وعند سعيهم إلى التمتع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

92- ومما يثير القلق بوجه خاص رفض الحكومة السماح باستخدام اللغة البيلاروسية كلغة للتعليم والنشر في الجامعات. فالتعليم العالي والثانوي المتخصص يقدّم باللغة الروسية فقط، باستثناء الدراسات المتخصصة في فقه اللغة البيلاروسية. ووفقاً لما ذكرته إحدى المنظمات غير الحكومية، فإن خمس مدارس فقط من بين 250 مدرسة توفر التعليم باللغة البيلاروسية. ورغم أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أعربت عن قلقها في هذا الصدد، فإن توصياتها لم تتخذ بعد⁽⁸⁷⁾.

93- ويشكل التمييز ضد الناطقين باللغة البولندية، الذين يواجهون عقبات متزايدة في تشغيل عدد محدود أصلاً من المدارس والمراكز الثقافية، اتجاهاً آخر يبعث على القلق. وفي 16 آذار/مارس 2021، زار مفتشون المدارس البولندية في بارانافيتشي وهورودنا وبريست. ووفقاً للمعلومات الواردة، أمر مكتب المدعي العام بتفتيش جميع المنظمات البولندية في بيلاروس، بما في ذلك المدارس ومراكز تعلم اللغة البولندية⁽⁸⁸⁾.

<https://belsat.eu/ru/news/pozdravlyayu-vas-otchislili-v-belarusi-massovo-vygonyayut-studentov-iz-vuzov> (84)

<https://naviny.online/new/20210330/1617107882-v-minske-budut-sudit-12-studencheskih-aktivistov> (85)

(86) المرجع نفسه.

(87) انظر E/C.12/BLR/CO/4-6.

www.intex-press.by/2021/03/17/genprokuratura-nachala-proverki-v-polskih-shkolah-v-tom-chisle-i-v-baranovichah/ (88)

(د) تعليم الأطفال ذوي الإعاقة

94- تتشي المقررة الخاصة على بيلاروس لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنها أُبلغت بأوجه القصور المستمرة في ضمان حصول الأطفال والطلاب ذوي الإعاقة على التعليم. ولاحظت أن الأهداف المحددة في خطة العمل الوطنية للفترة 2016-2020، وهي ضمان اتخاذ إجراءات منسقة لتنفيذ الاتفاقية، لم تتحقق بعد.

(هـ) تعليم الأطفال في المرافق الإصلاحية

95- رغم أنه يحق للأطفال المودعين في الحبس الاحتياطي أو في المرافق الإصلاحية الحصول على التعليم الثانوي، فإن الفرص الفعلية المتاحة لهم لممارسة هذا الحق غير كافية. ففي عام 2020، أُغلقت المؤسسة الوحيدة التي كانت تتيح الحصول على التعليم العالي أثناء الاحتجاز. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أنهى بشكل مفاجئ مشروع "التعليم يفتح الأبواب"، الذي أُطلق في سجون بيلاروس في عام 2015 بدعم من الاتحاد الأوروبي⁽⁸⁹⁾. وتأسف المقررة الخاصة لهذه الحالة وتذكر بأن لكل طفل الحق في تعليم يناسب قدراته ويلي احتياجاته على أفضل وجه⁽⁹⁰⁾.

96- وتواصل الحكومة فرض نظام سوبوتنيك (subotnik)، أي العمل الجماعي "الطوعي" أيام السبت⁽⁹¹⁾، وهو إجراء يرقى إلى السخرة حسب الخبراء الدوليين⁽⁹²⁾. ومن الممارسات الأخرى الموروثة من الحقبة السوفياتية، تكليف الطلاب بالعمل الإلزامي بعد التخرج. فقد يُلزم خريجو الجامعات والمدارس التقنية، الذين لم يدفعوا رسوم الدراسة، بالعمل في مكان في بيلاروس تحدده لجنة خاصة تتولى مهام التوزيع⁽⁹³⁾.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

97- تشعر المقررة الخاصة ببالغ القلق إزاء التصعيد غير المسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان الذي شهدته بيلاروس خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي حين أُثبتت الأزمة السياسية والمناسبات الاجتماعية مرة أخرى الطابع الدوري لتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترات الانتخابية في بيلاروس، فقد كشفت أيضاً عن أوجه القصور المؤسسية المتأصلة في جهاز الدولة، ولا سيما الشرطة ونظام العدالة، الذي لا يُستخدم لحماية حقوق الإنسان بل لتقييدها. ومما يثير القلق بوجه خاص أن الحالة ما فتئت تتفاقم في مناخ من الخوف وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وانعدام المساءلة.

98- وتشير المقررة الخاصة إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار 20/46، وتؤكد استعدادها لمساعدة المفوضة السامية في مهمتها لجمع الأدلة والدعوة.

99- وتحث المقررة الخاصة حكومة بيلاروس على إعادة النظر في سياستها المتمثلة في عدم التعاون مع ولايتها، وعلى إظهار إرادة إيجابية وقيادة بناءة لضمان إحراز تقدم حقيقي ومجد في تنفيذ التوصيات المقدمة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

(89) <https://euroradio.fm/ru/dveri-zakryvayutsya-v-belorusskih-kolonyah-uzhe-nelzya-poluchit-vysshee-obrazovanie>

(90) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019).

(91) <https://pravo.by/novosti/novosti-pravo-by/2020/april/49166>

(92) 2019 Country Reports on Human Rights Practices: Belarus, U.S. Department of State

(93) [./www.belta.by/onlineconference/view/raspredelenie-vypusknikov-2020-goda-1229](http://www.belta.by/onlineconference/view/raspredelenie-vypusknikov-2020-goda-1229)

100- وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى اغتنام فرصة الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لبدء حوار شامل بشأن الإصلاحات الحقيقية. وفي هذا السياق، تؤيد المقررة الخاصة التوصيات التي قدمتها المفوضة السامية في تقريرها، ولا سيما التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب حكومة بيلاروس، وهي⁽⁹⁴⁾:

- (أ) أن تفرج فوراً عن جميع المحتجزين بصورة تعسفية بسبب ممارستهم لحقوقهم المشروعة في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات وإعادة تأهيلهم من دون قيد أو شرط؛
- (ب) أن توقف فوراً الإجراءات الجنائية أو الإدارية ضد أعضاء المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والعاملين في المجال الطبي ونشطاء المجتمع المدني الذين يؤدون واجباتهم المهنية دفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية؛
- (ج) أن تجري تحقيقات مستقلة ونزيهة وسريعة وشاملة وفعالة وذات مصداقية وشفافة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة؛
- (د) أن تضمن مساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بتقديمهم إلى العدالة، وتكفل الإنصاف والانتصاف وإعادة التأهيل والتعويض للضحايا؛
- (هـ) أن تضع حداً للممارسة المتمثلة في إبعاد من يعبرون عن معارضتهم، بمن فيهم زعماء المعارضة السياسية وأعضاء المجتمع المدني، وتسمح بعودتهم سالمين إلى بيلاروس.

101- وتذكر المقررة الخاصة أيضاً بالتوصيات الواردة في التقارير السابقة للمكلف بالولاية والتي لم تنفذ بعد، وتكرر تأكيد تلك التوصيات وتعتبر أنها لا تزال صالحة. وتوصي المقررة الخاصة حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) أن تجري استعراضاً وإصلاحاً شاملاً للتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان بغية مواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتحثها في هذا السياق على القيام بما يلي:

- 1' أن تنشئ مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛
- 2' أن تستعرض القاعدة التشريعية، بما في ذلك القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الجرائم الإدارية التي تنظم التمتع بالحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والحق في حرية الرأي والتعبير؛ وتلغي التعديلات التي تنص على تشديد العقوبة على المشاركة في التجمعات والاحتجاجات "غير المرخص بها"، وتغطيها الإعلامية؛
- 3' أن تستعرض القاعدة التشريعية التي تنظم تسجيل وعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بغية ضمان تبسيط إجراءات التسجيل والتحقق من أنها لا تشكل عقبة أمام إنشاء الجمعيات وتشغيلها؛ وتلغي القرار رقم 153-1 المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي يشدد التزامات الإبلاغ المالي لمنظمات المجتمع المدني؛
- 4' أن تعيد النظر في مجموعة التعديلات المقترحة على قانون مكافحة التطرف وقانون وسائل الإعلام الجماهيري وقانون العمل، التي تشكل مخاطر محتملة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات وعلى الحق في العمل والحق في المشاركة السياسية؛

- (ب) أن تستخدم نتائج الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع التوصيات التي قُدمت أثناء استعراض بيلاروس، وذلك باتباع عملية شاملة وشفافة وبعتماد مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في التنفيذ؛ وينبغي كذلك أن تكفل لمنظمات المجتمع المدني فرصة للمساهمة بنشاط في هذه العملية في جميع المراحل، بما في ذلك الصياغة والتنفيذ والتقييم؛
- (ج) أن تعيد إطلاق حوار وطني وتضع استراتيجية إعلامية بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها؛
- (د) أن تهيئ بيئة مواتية لعمل وسائط الإعلام المستقلة حقاً، بما في ذلك إتاحة الوصول الكامل ومن دون عوائق إلى الإنترنت للجميع؛
- (هـ) أن تجري إصلاحاً شاملاً لنظام المحاكم وجهاز القضاء بهدف ضمان استقلال السلطة القضائية عن أي تدخل من جانب السلطة التنفيذية؛
- (و) أن تتحقق من أن المعتقلين أو المحتجزين يمكنهم الاستعانة بمحام من اختيارهم دون عوائق، وتوقف جميع أعمال المضايقة والتخويف التي تستهدف المحامين الذين ينوبون أشخاصاً معينين بقضايا حساسة سياسياً؛
- (ز) أن تراجع التشريعات الانتخابية وأداء الجهات المعنية بإدارة الانتخابات لضمان تمتع المواطنين البيلاروسيين تمتعاً كاملاً، في القانون والممارسة، بحقوقهم في التصويت وفي الانتخاب في إطار انتخابات حقيقية؛
- (ح) أن تعيد الأحكام الحالية في قانون الثقافة ضماناً لاحترام التنوع الثقافي وتكريس مبدأ عدم التمييز ضد الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية؛
- (ط) أن تتنوع خيارات المسارات المهنية والأكاديمية للنساء والرجال من خلال ضمان تكافؤ فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛
- (ي) أن تكفل، في القانون وفي الممارسة العملية، حصول الأطفال من الفئات المحرومة - مثل الأطفال ذوي الإعاقة أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأطفال الروما والأطفال المودعين في المؤسسات والأطفال الذين يعيشون في فقر - على تعليم جيد على قدم المساواة مع سائر الأطفال؛
- (ك) أن تنهي الممارسة المتمثلة في إخضاع الطلاب وغيرهم من الفئات السكانية للسخرة، وتتحقق من أن نظام *subotnik* يتسم بطابع طوعي حقيقي؛
- (ل) أن تدمج من جديد مفهوم الحرية الأكاديمية والمواد المتعلقة بها في قانون التعليم، وتضع له تعريفاً واسعاً وتكفل تطبيقه على نطاق واسع، بما يتماشى مع مبادئ المنطقة الأوروبية للتعليم العالي؛
- (م) أن تضع حداً للممارسات التمييزية ضد اللغة البيلاروسية والناطقين باللغة البيلاروسية، وتضمن استخدام اللغة البيلاروسية على قدم المساواة مع اللغة الروسية في مؤسسات الدولة، بما في ذلك المدارس والجامعات الحكومية؛
- (ن) أن تغتنم فرصة تزايد الاهتمام الدولي بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، ومجموعة التوصيات الجديدة الواردة في تقارير المفوضة السامية والمقدمة في سياق الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل من أجل إنشاء منبر وطني للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، وجعله شاملاً ومفتوحاً ودائماً بهدف كسر الجمود الحالي للشرعية ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.